

مسائل الخلاف في شرح ابن أم قاسم المرادي على ألفية ابن مالك وترجيحاته  
- الجملة الاسمية انموذجاً -

المدرس المساعد وليد محمد نجم العبدلي  
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

تاريخ نشر البحث: ٣١ / ١٢ / ٢٠١٤

تاريخ استلام البحث: ٢٨ / ١٠ / ٢٠١٤

### الملخص

هذا البحث عبارة عن بقعة ضوء أسقطت على عددٍ من المسائل الخلافية التي تناولها ابن أم قاسم المرادي في شرحه على ألفية ابن مالك ، وترجيحاته ونقده .  
ويبيّن البحث أنّ الدافع للمتأخّرين إلى البحث في مسائل خلافية أشبعها المتقدمون بحثاً لم يكن القصد منه إكمال نقصٍ أو تصحيح انحرافٍ أو زيادة فوائدٍ أو بيان خطأ فحسب! وإنما الدافع الرئيس كان لأغراض تعليمية .

فقد شرح ابن مالك ألفيته شرحاً مفصلاً ، وكذلك فعل ابنه ، وخلق كثيرون منهم شيخ المرادي أبو حيان الأندلسي ، ومع تعظيم المرادي للشروح التي وقف عليها فإنه لم يكتف بها وآثر أن يزيد تلك الشروح شرحاً فوضع كتابه ( توضيح المقاصد والمسالك ) ، فهل جاء بجديد خلت منه الشروح السابقة لشرحه؟ ، وهل أضاف بشرحه ما يستحقّ عناء وضع شرح جديد؟ .

الظاهر أن النزعة إلى تيسير النحو هي التي دفعت بالمرادي إلى وضع شرحه ، ويظهر ذلك من وقفاته التي يصدرها بقوله: ( تنبيه ) ، ( تنبيهان ) ، ( تنبيهات ) ؛ فيدرج تحتها ما تراكم عنده من النكت والفوائد التي ظهرت له مع تقادم الزمان في اشتغاله بتدريس الألفية ؛ ولم يقصد إلى معارضة الشروح التي ظهرت قبل شرحه .

عاملُ الرَّفْعِ فِي الْمُبْتَدَأِ:

ذهب البصريّون إلى أنّ المُبتدأ مرفوعٌ بالابتداء ، أمّا الكوفيّون فقد ذهب بعضهم إلى أنّه مرفوع بالخبر<sup>(١)</sup> ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه يرتفع بالعائد من الخبر<sup>(٢)</sup> .  
واختار المُزادِيُّ مذهبَ البصريين ، قال: (( ما ذَكَرَ . أي: ابن مالك . هو الصَّحِيحُ ، وهو قولُ سيبويه ))<sup>(٣)</sup> .

ومفهومُ (الابتداء) عند النُّحاة ليس واحداً ! ، فهو عند المُبرِّد (ت ٢٨٥هـ): (( التَّنْبِيْهُ ، والتَّعْرِية عن العواملِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ أَوَّلُ الْكَلَامِ ))<sup>(٤)</sup> ؛ ومعناه عند العكبري<sup>(٥)</sup> (ت ٦١٦هـ) ، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) الاهتمام ، قال ابنُ يعيش: (( والصَّحِيحُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ: اهْتِمَامُكَ بِالْأَسْمِ ، وَجَعْلُكَ إِيَّاهُ أَوَّلًا لِثَنانٍ كَانَ خَيْرًا عَنْهُ، وَالْأَوَّلِيَّةُ مَعْنَى قَائِمٍ بِهِ يَكْسِبُهُ قُوَّةٌ ))<sup>(٦)</sup> ؛ وذهب ابنُ الأنباريِّ (ت ٥٧٧هـ) إلى أنّه التَّجْرُدُ ، قال: (( الْإِبْتِدَاءُ: التَّعْرِيُّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ))<sup>(٧)</sup> ؛ أمّا الجَزُولِي فقد فَسَّرَهُ بِالصَّدَارَةِ لِلإِسْنَادِ إِلَيْهِ<sup>(٨)</sup> ؛ وذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أنه التَّعْرِيُّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وتَعْرِضُهُ لَهَا ، وإِسْنَادُ الْخَبْرِ إِلَيْهِ<sup>(٩)</sup> ؛ وَلَمْ يَجْعَلْ أَبُو حِيَّان (٥٧٤هـ) الْإِبْتِدَاءَ وَالتَّجْرُدَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ! ، قال: (( ذَهَبَ الْأَخْفَشُ ، وَابْنُ السَّرَّاجِ ، وَالرَّمَّانِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَذَهَبَ الْجَرَمِيُّ وَالسَّيْرَفِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ بِتَعْرِيَّتِهِمَا لِلإِسْنَادِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ))<sup>(١٠)</sup> .

ولم يُبَيِّنِ المُزادِيُّ مفهومَ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُ ! ، وَفِي كَلَامِهِ الْمُخْتَصِرِ إِشَارَةٌ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ابْنَ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ ؛ وَقَدْ عَرَّفَ ابْنَ مَالِكِ الْإِبْتِدَاءَ بِأَنَّهُ: (( تَقْدِيمُ الشَّيْءِ فِي اللَّفْظِ ، وَالنِّيَّةُ ، مُجْرَدًا مُسْنَدًا إِلَيْهِ خَبْرٌ ، وَمُسْنَدًا هُوَ إِلَى مَا يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبْرِ ))<sup>(١١)</sup> ؛ وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ الْمُزَادِيِّ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ عُنَاوِينَ: الصَّدَارَةُ ، وَالتَّجْرُدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَالإِسْنَادُ .

أما التَّجْرُدُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ فَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ يَعِيْشَ: (( التَّعْرِيُّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا وَلَا جِزْءًا مِنْ سَبَبٍ ! ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَوَامِلَ تُوجِبُ عَمَلًا ، وَالْعَدَمُ لَا يُوجِبُ عَمَلًا ، إِذْ لَا بُدَّ لِلْمُوجِبِ وَالْمُوجِبِ مِنْ اخْتِصَاصٍ يُوجِبُ ذَلِكَ ، وَنَسْبَةُ الْعَدَمِ إِلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَاحِدَةٌ ، فَإِنْ قِيلَ: الْعَوَامِلُ فِي هَذِهِ الصَّنَعَةِ لَيْسَتْ مُؤَثِّرَةٌ تَأْثِيرًا حَسْبًا كَالْإِحْرَاقِ لِلنَّارِ ، وَالْبَرْدِ وَالْبَلِّ لِلْمَاءِ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَارَاتٌ وَدَلَالَاتٌ ، وَالْأَمَارَةُ قَدْ تَكُونُ بَعْدَ الشَّيْءِ كَمَا تَكُونُ بِوُجُودِهِ ... ، قِيلَ: هَذَا فَاسِدٌ ! ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ التَّعْرِيَّ عَامِلٌ ، أَنَّهُ مُعْرَفٌ لِلْعَامِلِ ،

إذ لو زعم أنه مُعَرَّفٍ ! لكان اعترافاً بأنَّ العاملَ غيرَ التَّعَرِّيِّ ((<sup>(١٧)</sup>)) ؛ ووصف العكبري القول بتأثير الإسناد في رفع المبتدأ بأنه: ((باطل)) (<sup>(١٧)</sup>).

وقد مال من شراح الألفية إلى قول البصريين ابن هشام (<sup>(١٤)</sup>) ، وابن عقيل (<sup>(١٥)</sup>) ، وسكت ابن الناظم (<sup>(١٦)</sup>) والاشموني عن الترجيح ، ووصف الاشموني الخلاف في المسألة بأنه لفظي (<sup>(١٧)</sup>) ، أما السيوطي فقد قال بمذهب الكوفيين الأول (<sup>(١٨)</sup>) .

### عَامِلُ الرَّفْعِ فِي الْخَبَرِ :

اتَّسَعَت دَائِرَةُ الْخِلَافِ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَتَعَدَّدَتْ مَذَاهِبُ النَّحَاةِ فِيهِ :  
الأول: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ أَيْضاً ، قَالَهُ الرَّمَحْشَرِيُّ (<sup>(١٩)</sup>) ، وَالْجَزُولِيُّ (<sup>(٢٠)</sup>) ، وَابْنُ عَصْفُورٍ (<sup>(٢١)</sup>) ، وَحُجَّتُهُمْ : إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ فِي الْمُبْتَدَأِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلاً فِي الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ يَفْتَضِيهِمَا مَعاً (<sup>(٢٢)</sup>) ، (( فهو كالفعل ، لَمَّا عَمِلَ فِي الْفَاعِلِ عَمَلٌ فِي الْمَفْعُولِ )) (<sup>(٢٣)</sup>) .  
الثاني: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ بِوَسْطَةِ الْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ (<sup>(٢٤)</sup>) ، وَابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (<sup>(٢٥)</sup>) ، وَابْنِ يَعْيشَ ، وَقَالَ : (( إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْخَبَرِ الْإِبْتِدَاءُ وَحْدَهُ ... كَمَا كَانَ عَامِلاً فِي الْمُبْتَدَأِ ، إِلَّا أَنَّ عَمَلَهُ فِي الْمُبْتَدَأِ بِلَا وَسِطَةٍ ، وَعَمَلُهُ فِي الْخَبَرِ بِوَسْطَةِ الْمُبْتَدَأِ ، يَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ عِنْدَ وُجُودِ الْمُبْتَدَأِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَدَأِ أَثَرٌ فِي الْعَمَلِ إِلَّا أَنَّهُ كَالشَّرْطِ فِي عَمَلِهِ )) (<sup>(٢٦)</sup>) .  
الثالث: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ مَعاً ، ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ (<sup>(٢٧)</sup>) ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَهُمَا ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلَيْنِ فِيهِ (<sup>(٢٨)</sup>) .

الرابع: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ (<sup>(٢٩)</sup>) ، قَالَ سَيْبُويه: ((فَأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ فَإِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ )) (<sup>(٣٠)</sup>) ، وَتَابِعَهُ ابْنُ جَنِيٍّ (<sup>(٣١)</sup>) ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ (<sup>(٣٢)</sup>) ، وَأَبُو حَيَّانٍ (<sup>(٣٣)</sup>) ، وَالسِّيُوطِيُّ (<sup>(٣٤)</sup>) ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، وَالْخَبَرَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُبْتَدَأٍ ، وَلَا يَتَّفِقُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ ، وَلَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِمَا ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ عَمَلَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْآخِرِ .  
وَاخْتَارَ الْمُزَادِيُّ مَذْهَبَ سَيْبُويه (<sup>(٣٥)</sup>) ، قَالَ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ (مُدٌّ وَمُنْدٌ) : ((إِنَّهُمَا مُبْتَدَأَانِ ، لِأَنَّهُمَا لَا يَرْفَعَانِ مَا بَعْدَهُمَا إِلَّا إِذَا جُعِلَ خَبْرُهُمَا ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ رَافِعٌ الْخَبَرَ عَلَى الْأَصْحَحِ )) (<sup>(٣٦)</sup>) .

أما عمل المبتدأ في الخبر فقد ضَعَفَهُ قَوْمٌ ، منهم ابنُ الأنباري ، قال: ((الأصل في الأسماء أن لا تعمل ))<sup>(٣٧)</sup> ؛ وذهب ابنُ يعيَشَ إلى أن الخبرَ اسمٌ ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يقتضي صاحِبَهُ<sup>(٣٨)</sup> ؛ وفسر الأزهري القول بعمل المبتدأ بأن قال: (( وَصَحَّ رَفَعُهُ - أي الخبر - به - أي: المبتدأ - ، وإن كان [المبتدأ] جامداً ، لأنَّ أصلَ العملِ للطالب ، والمبتدأ طالبٌ للخبر من حيث كونه مَحْكُوماً به له طلباً لازماً ))<sup>(٣٩)</sup> .

ووافق المرادي في اختياره قول الناظم ، والى ذلك ذهب شراح الألفية<sup>(٤٠)</sup> ، سوى الأشموني الذي سكت عن الاختيار ، ووصف الأشموني الخلاف في المسألة بأنه لفظي<sup>(٤١)</sup> ، كما تقدم .

#### تقديم خبر المبتدأ:

منع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان نحو: ( قانمٌ زيدٌ ) ، أو جملة نحو: ( أبوه قائمٌ زيدٌ )<sup>(٤٢)</sup> ، واحتجوا بأن تقديم الخبر يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على صاحبه<sup>(٤٣)</sup> ؛ وأجاز الجمهور ذلك ، (( إذا كان ثَمَّ قرينة تميز الخبر من المبتدأ ))<sup>(٤٤)</sup> .

واختار المرادي مذهب الجمهور ، وضعف مذهب الكوفيين ، قال: (( ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو: ( في داره زيدٌ ) ، وهم محجوجون بالسماع ))<sup>(٤٥)</sup> .

ولا خلاف في أن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر<sup>(٤٦)</sup> ، (( لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ))<sup>(٤٧)</sup> ، أما الخبر فهو: (( وصف في المعنى للمبتدأ ، فحقه أن يتأخر عنه وضعاً ، كما هو متأخر عنه طبعاً ))<sup>(٤٨)</sup> ، والخروج عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ مشروط بالسلامة من اللبس<sup>(٤٩)</sup> ، ويفقد ما يوجب تقديم الخبر أو تأخيره<sup>(٥٠)</sup> ؛ ولا اعتبار لتقديم الخبر إذا كان في تقدير التأخير .

ويبدو أن القول بمنع تقديم الخبر سببه مراعاة صناعة الإعراب على حساب المعنى ، فعلى المستوى النحوي (( يترجح تأخير [الخبر] على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع ))<sup>(٥١)</sup> ، لأنه في الحالتين كلام يحقق فائدة يحسن السكوت عليها ؛ أما على المستوى الدلالي فلا تقديم أو تأخير إلا بمسوغ ، كالتخصيص ، أو الفخر ، أو التفاؤل ، أو التشاؤم<sup>(٥٢)</sup> ، لذلك بحث المانعون عن دليل يسوغ القول بالمنع فقالوا إن المنع يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر .

ونقل المرادي عن الكوفيين جواز تقديم الخبر في نحو: ( في داره زيد ) فيه نظر! ، وذلك لأن الظروف عند الكوفيين تجري مجرى الفعل في رفعه الفاعل على الإطلاق ، قويت فيها جَنَبَةُ الفاعلية أو لم تقو<sup>(٥٣)</sup> . وظاهر كلام ابن الانباري ، أن الكوفيين يرفعون ( زيد ) بعد الظرف على الفاعلية ، وليس الابتداء ، قال: (( أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك: ( أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ): حَلَّ أمامك زيد ، وحلَّ في الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل ))<sup>(٥٤)</sup> ؛ والاسم يرتفع بالفعل على الفاعلية ، ولم يصرح ابن الانباري بارتفاع الاسم بعد الظرف عند الكوفيين على الفاعلية ، لأن نقطة البحث التي أدار حولها النقاش في الإنصاف كانت بم ارتفاع الاسم ؟ بالابتداء أم بالظرف! ، ولم تكن على أي شيء ارتفع ؟ على الابتداء أو الفاعلية؟ .

وقد نقل الرضي ذلك عنهم صراحة ، قال: (( وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، فيوجبون ارتفاع زيد في نحو: ( في الدار زيد ، وقائم زيد ) على الفاعلية ، لئلا يتقدم الضمير على مفسره ؛ وليس بشيء ! ، لأنَّ حقَّ المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر كما في: ( ضَرَبَ غَلامَهُ زَيْدٌ ))<sup>(٥٥)</sup> . ويبدو أنَّ كلام المرادي في استثناء صورة ( في داره زيد ) يحتاج إلى تفصيل ، وقد أفرد ابن هشام لمثل هذا باباً في مغني اللبيب! ، قال: (( باب: ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصَّلَ فيه ، لاحتمال الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير ، أو اختلاف النحويين ))<sup>(٥٦)</sup> .

#### تَعَدُّدُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ:

يرد تعدد خبر المبتدأ في صور ثلاث<sup>(٥٧)</sup>:

الصورة الأولى:

أن يتعدَّدَ لفظاً ومعنى ، لا لتعدد المُخْبِرِ عنه ، نحو قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ الْعَمْرُؤُ الَّذِي دُؤِدُ \* دُؤِ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴾ ( البروج ١٥، ١٤ ) .

الصورة الثانية:

أن يتعدَّدَ لفظاً ومعنى لتعدد المُخْبِرِ عنه حقيقة ، نحو قول طرفة بن العبد<sup>(٥٨)</sup> :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ<sup>(٥٩)</sup>

الصورة الثالثة:

أن يتعدد لفظاً دون المعنى ، نحو: ( الرِّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ ) ، أي: مُزٌّ ، ونحو: ( زَيْدٌ أَعْسَرَ أَيْسَرَ ) ، أي: أضبط ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه ، (( فالخبر [هنا] إنما يكون بمجموع الكلمتين ، ولا يصحُّ الاكتفاء بواحدة دون الأخرى ))<sup>(٦١)</sup> ، ((وضابطه: أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ))<sup>(٦١)</sup> .

أما الصورة الأولى ، فقد وقع فيها خلاف ، وللنحاة فيها مذهبان:

المذهب الأول:

جواز تعدد خبر المبتدأ فيها دون حرف عاطف ، نحو: قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ \* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ( البـروج ١٥، ١٤ ) ، ونحو قول الشاعر<sup>(٦١)</sup>:

وَمَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ<sup>(٦٢)</sup>

وهذا مذهب الجمهور<sup>(٦٢)</sup> ، واحتجوا بكثرة ما ورد منه في القرآن والنظم والنثر .

المذهب الثاني:

منع تعدد خبر المبتدأ فيها دون حرف عاطف ، وهذا مذهب ابن عصفور ، وأبي حيان<sup>(٦٤)</sup> ، وأكثر المغاربة<sup>(٦٥)</sup> ، قال ابن عصفور: (( واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف ))<sup>(٦٦)</sup> ، وقدروا لكل خبر غير الأول مبتدأ ، والتقدير عندهم في الآية: ( هو الغفور ، هو الودود ، هو ذو العرش المجيد ) ، وقال بعضهم: إنَّ الثاني وما يليه صفة للخبر الأول<sup>(٦٧)</sup> .

واختار المرادي في هذه الصورة مذهب الجمهور ، قال: (( والصحيح جوازها بعطف

وبغير عطف ، خلافاً لمن منعها بغير عطف ))<sup>(٦٨)</sup> .

ويبدو أن مذهب ابن عصفور ومن تابعه فيه تكلف ناتج عن مراعاة ما يقتضيه ظاهر صنعة الإعراب ، وقد جعل ابن هشام ذلك من أسباب الزلل قال: ((الباب الخامس ... في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وهي عشرة: الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى ، وكثيراً ما تزل الأقدام بسبب ذلك ))<sup>(٦٩)</sup> .

وقد وافق المرادي في قوله من شراح الألفية ابن الناظم<sup>(٧٠)</sup> ، والسيوطي<sup>(٧١)</sup> ،  
الاشموني<sup>(٧٢)</sup>.

وفي الصورة الثالثة ، حكى ابن هشام الإجماع على عدم التعدد فيها حقيقة ، لأن  
الخبرين في معنى الخبر الواحد<sup>(٧٣)</sup> ، لذا تعيّن ترك العطف فيها ، لأن مجموع الخبرين  
بمنزلة خبر واحد ، فلو استعمل فيه العطف كان كعطف بعض كلمة على بعض<sup>(٧٤)</sup> ؛ ولا  
خلاف في ذلك عند جمهور النحاة ، سوى أبي علي ، حيث أجاز ورودها  
بحرف عطف<sup>(٧٥)</sup> .

وقد وافق المرادي في هذه الصورة جمهور النحاة ، قال: (( ولا يجوز فيها العطف ،  
خلافاً لأبي علي ))<sup>(٧٦)</sup> ؛ والى ذلك ذهب شراح الألفية .

#### سبب تسمية ( كان ) بالناقصة:

لم يستعمل نحاة الصدر الأول مصطلح: ( الناقصة ) ، وحين تطرّق لذكره سيبويه  
شرح معناه ، قال: (( الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل  
والمفعول فيه لشيء واحد ... ذلك قولك: كان يكون وصار ... [أو نحوهن] ))<sup>(٧٧)</sup> ، وكذلك  
لم يفعل النحاة بعده ، قال المبرد: (( الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول  
فيه لشيء واحد ، وذلك: كان وصار وأصبح ... وما كان نحوهن ))<sup>(٧٨)</sup> .

(( ويعد ابن السراج أول من استعمل مصطلح ( كان وأخواتها ) ، ليدل به على هذا  
النوع من الأفعال ))<sup>(٧٩)</sup> ، واستقر المصطلح على ذلك<sup>(٨٠)</sup> .

وللنحاة في سبب تسمية ( كان ) وأخواتها بالناقصة مذهبان :

المذهب الأول: دلالتها على الزمن دون الحدث :

وهو مذهب ابن السراج<sup>(٨١)</sup> ، وابن جني<sup>(٨٢)</sup> ، وابن الأنباري<sup>(٨٣)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٨٤)</sup> ، وقال:  
((وتسمى أفعالاً ناقصةً وأفعال عبارة فأمّا كونها أفعالاً فلتصرفها بالماضي ، والمضارع ،  
والأمر ... أمّا كونها ناقصةً فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، نحو قولك: ضرب  
، فإنه يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى معنى الضرب ، و(كان) إنما تدل على ما  
مضى من الزمان فقط ، ويكون تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتي من الزمان فهي  
تدل على الزمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، وقيل أفعال عبارة ، أي هي أفعال  
لفظية ، لا حقيقية ، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي ،

فكانه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصريف فلذلك قيل أفعال عبارة ))<sup>(٨٥)</sup> .

المذهب الثاني: عدم اكتنائها بمرفوعها وحاجتها إلى المنصوب:

وهو مذهب ابن عصفور<sup>(٨٦)</sup> ، وابن مالك<sup>(٨٧)</sup> ، والرضي<sup>(٨٨)</sup> ، وأبي حيان<sup>(٨٩)</sup> وقالوا: إنَّها لم تكتف بمرفوعها (( لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها ... لا لأنها تدل على زمن دون حدث ))<sup>(٩٠)</sup> ، وقيل لأن ((فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر الى المنصوب لأن الكلام منعقد مما أصله المبتدأ والخبر ، ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر الخبر))<sup>(٩١)</sup> .

واختار المرادي المذهب الثاني ، قال: (( [ الناقص ] هو الذي لا يكتفي بالمرفوع ، ولهذا سميت هذه الأفعال ناقصة لأنها سلبت الدلالة على المصدر خلافاً لجمهور البصريين ))<sup>(٩٢)</sup> .

ويبدو أنه ليس هناك خلاف في الحقيقة بين الفريقين ، حيث تناول الفريق الأول الجانب الدلالي ، بينما ركز الفريق الثاني على الإعراب .

أما الجانب الدلالي فالقصور في أداء المعنى لا يخرج (كان) وأخواتها من كونها أفعالاً في الحقيقة ، وكون المرفوع بعدها يسمى اسمها والمنصوب خبرها فهي مسألة اصطلاح ، كما اصطلاح على المرفوع في قولنا: انكسر الزجاج ، فاعلاً ، والزجاج في الحقيقة هو المفعول به! ، وليس الفاعل ؛ وعلى الرغم من دلالة الفعل ( انكسر ) على الحدث وعلى الزمن ، فإنه رفع على الفاعلية ما كان مفعولاً في المعنى ، وقصوره عن أداء المعنى لم يخرج من كونه فعلاً حقيقة ؛ ودعوى عدم دلالة ( كان ) على الحدث تحتاج إلى دليل ، لأنها خروج عن الأصل ، فالأصل في الأفعال الدلالة على الحدث والزمان<sup>(٩٣)</sup> .

أمّا من جهة الإعراب ، فحاجة هذه الأفعال إلى المنصوب وعدم اكتنائها بالمرفوع لا تختلف عن حاجة أي فعل متعدٍ إلى منصوب<sup>(٩٤)</sup> ، فقولنا: ( ضرب زيد ) ، لا يعد كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه ، كما أن قولنا: ( كان زيد ) ليس كلاماً لأنه لا يحقق فائدة إلا بذكر المنصوب .

ووجه اختلاف الناقصة عن باقي الأفعال هو من جهة الاختصاص ، ف(كان) وأخواتها مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر ، مثلما اختصت بعض الحروف بالدخول على الأسماء



مثل ( في ) ، وأخرى اختصت بالدخول على الفعل المضارع ، مثل ( لم ) وذلك الاختصاص لا يخرج (كان) وأخواتها من كونها أفعالاً في الحقيقة ، كما لم يخرج الاختصاص ( في و لم ) من كونها حرفين حقيقةً.

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنها أفعال مشتقة من أحداث! ، قال: (( والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول ))<sup>(٩٥)</sup> .

واختيار المرادي هو اختيار غالب شراح الألفية كابن الناظم<sup>(٩٦)</sup> ، وابن هشام<sup>(٩٧)</sup> ، وابن عقيل<sup>(٩٨)</sup> .

#### تَصْرُفُ ( ما دَامَ ):

أخوات ( كان ) كلها تتصرف ، إلا ( ليس ومادام )<sup>(٩٩)</sup> ، ولا خلاف في ذلك عند المتقدمين ، أما المتأخرون فقد ورد في عباراتهم ما يوحي بوجود خلاف في تصرف ( مادام ) ( الناقصة ، قال أبو حيان: (( وأما (دام) ففي بعض كتب المتأخرين: أنها إذا كانت ناقصة لا تتصرف ، وهذا هو مذهب الفراء ))<sup>(١٠٠)</sup> .

وفي كلام المرادي إشارة إلى وجود خلاف في تصرفها ، قال: (( وأخوات كان [ كلها تتصرف ، إلا ( ليس ) باتفاق ، و( دام ) على الصحيح ))<sup>(١٠١)</sup> .

ولم أفق على قول أحد من النحاة المتقدمين يجيز تصرف ( دام ) ( الناقصة ، سوى ما يحتمله ظاهر كلام المبرد ، وهو بعيد ! .

ففي حديثه عن تعدي الفعل قال المبرد: (( وكذلك ليس ، وما زال ، ومادام ، فهذه ... أفعال متصرفة ))<sup>(١٠٢)</sup> ، ثم استدرك في موضع آخر وقال: (( فإن قال قائل: أما ( كان ) فقد عَلِمَ أنها فعل بقولك: كان يكون ... و( ليس ) ! لا يوجد فيها هذا التصرف ! ... ؛ قيل له: ليس كل فعل متصرف ، وإنما علينا أن نوجدك أنها فعل بالدليل الذي لا يوجد مثله إلا في الأفعال ، ثم نوجدك العلة التي منعتها من التصرف )) ، ثم ذكر كلاما علل فيه عدم تصرف ( ليس ) ، وكون المبرد لم يذكر صراحة عدم تصرف (دام) الناقصة ، لا يعني أنه يقول بتصرفها ، بدليل أن الأصل عنده: (( كل فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ))<sup>(١٠٣)</sup> ، وقال في موضع آخر: (( وهذا قول مغنٍ في جميع العربية: كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم

والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لأنه مدخل عليه ((<sup>(١٠٤)</sup>) ، و(دام) الناقصة لا تتأخر عن أحد معموليها أو كليهما .

أما المتأخرون فقد قسموا كان وأخواتها من حيث التصرف الى ثلاثة أقسام<sup>(١٠٥)</sup>:

١ . ما لا يتصرف بحال .

٢ . ما يتصرف تصرفاً ناقصاً .

٣ . ما يتصرف تصرفاً تاماً .

وجعل ابن هشام ( دام ) من التي تتصرف تصرفاً ناقصاً ، وقد ذكر أن الأقدمين أثبتوا لها مضارعاً<sup>(١٠٦)</sup> .

أما الإشموني فقد جعلها من التي لا تتصرف مشيراً إلى الخلاف في ذلك ، قال: ( قسم لا يتصرف بحال وهو ( ليس ) باتفاق ، و( دام ) على الصحيح ))<sup>(١٠٧)</sup> ، وخالفه الصبان في حاشيته ، ورجح تصرف ( دام ) الناقصة تصرفاً ناقصاً .  
( ما ) و ( لا ) و ( لات ) و ( إن ) المشبهات بـ ( ليس )

إعمال ( إن ) عمل ( ليس ):

أجاز إعمال ( إن ) عمل ليس الكوفيون سوى الفراء<sup>(١٠٨)</sup> ، وطائفة من البصريين منهم المبرّد<sup>(١٠٩)</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>(١١٠)</sup> ، وتابعهم في ذلك ابن مالك<sup>(١١١)</sup> ، واحتجوا بكثرة ما ورد منه في النظم والنثر .

وعلى المنع أكثر البصريين<sup>(١١٢)</sup> ، والفراء<sup>(١١٣)</sup> ، وتابعهم ابن جني<sup>(١١٤)</sup> ، وابن يعيش<sup>(١١٥)</sup> ، والرضي<sup>(١١٦)</sup> ، وحجتهم أن ( إن ) حرف لا يختص ، قال المالقي: ((عدم عملها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص ... ، لأنه لا يعمل إلا ما يختص بحروف الجر وحروف الجزم))<sup>(١١٧)</sup> .

واختار المرادئي مذهب الكوفيين ومن تابعهم ، قال بعد أن نقل الخلاف فيها: (( والصحيحُ الإعمالُ ، وقد سُمِعَ في النثر والنظم ))<sup>(١١٨)</sup> ، وذكر منه قولهم: ( إن ذلك نافعك ولا ضارك ) ، ومن النظم قول الشاعر<sup>(١١٩)</sup>:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَ لَا<sup>(١٢٠)</sup>

والشاهد: إعمال ( إن ) عمل ( ليس ) .

ومحل الخلاف في المسألة ينحصر في الحكم على ما ورد من السماع ، فمن وقف على نصوص كثيرة ، حكم بأنها من السماع الذي يعتد به في القياس ، وقال بالإعمال ، وألحق (إن) بأخواتها المشبهات ب(ليس) ؛ أما من لم يقف على نصوص كافية ، حكم بأنها من النادر ، أو أنها ضرورة ، أو لغة ، وذلك مما لا يعتد به في القياس ، فمنع الإعمال . وقد وقف المرادي على نصوص حكم على كثرتها ، وتنوعها ، وإنها مما يعتد به في القياس ، ورد قول المانعين ، قائلًا: (( وهذا يبين بطلان قول من قال: إنه لم يأت منه إلا ( إن هو مُستولياً ) ، وتخصيصه ذلك بالضرورة ))<sup>(١٢١)</sup> ، وقال: ((وَنَصَّ المَصْنُفُ - يَريد ابن مالك - على أنَّ عمل ( لا ) أكثر من عمل ( إن ) ، والعكس أقرب إلى الصواب ))<sup>(١٢٢)</sup>.

ويبدو أن مذهب القائلين بالجواز أرجح ، لأن الشَّبه بين ( إن ) حين تدخل على المبتدأ والخبر و ( ليس ) كبير ، إذ يعمل كلاهما على نفي اتصاف الاسم بالخبر، و((الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قُوَّة الشَّبه))<sup>(١٢٣)</sup>. وقد ذهب عدد من شراح الألفية إلى أن الإعمال من النادر وهو لغة ، قال ابن النائم: ((وقد ندر إجراء ( إن ) النَّافِيَةَ مجرى ( ليس ) ))<sup>(١٢٤)</sup> ، وقال ابن هشام: ((إنَّ إعمالها نادر ، وهو لغة أهل العالية ))<sup>(١٢٥)</sup>.

الأصل في ( إن ) و ( أن ):

أثار بعض المتأخرين الخلاف في أصل ( إن ) و ( أن ) ، فزعم قوم إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه والمبرد وابن السراج ، لأنهم عدوا الأحرف المشبهة بالفعل خمسة ؛ وقيل: إن كل واحدة منهما أصل برأسها ، نسبه أبو حيان إلى جماعة لم يسمهم ؛ وقيل: إن المفتوحة هي الأصل<sup>(١٢٦)</sup>. واختار المرادي الأول ، قال: (( المكسورة أصل والمفتوحة فرعها على أصح الأقوال ))<sup>(١٢٧)</sup> ، ونسبه في الجنى الداني إلى سيبويه والمبرد وابن السراج ،

لأنهم قالوا: ( الأحرف الخمسة ).

وذكر أبو حيان أن القول: إنَّ المفتوحة فرع على المكسورة هو مذهب ابن مالك ، قال أبو حيان: (( وذكرها - أي ابن مالك - خمسة ، ولم يذكر ( أنَّ ) اعتباراً بالأصل لأن ( أنَّ ) فرع المكسورة ، واقتداءً بسيبويه ، والمبرد في المقتضب ، وابن السراج في الأصول ))<sup>(١٢٨)</sup>.

وما يرجح القول: إن المفتوحة فرع على المكسورة ، هو أن حروف المعاني المختلفة بعضها قد يكون فروعاً عن أصول ، فاللامات عدها الزجاجي إحدى وثلاثين لأمأ ، ثم قال: (( اعلم أن هذه اللامات كلها ، على اختلاف مواقعها ، وتباين تصرفها ، متشعبة من عشر لامات ، وهي الأصول لها كلها ))<sup>(١٢٩)</sup> .

أما ما يثير الشك في كون المفتوحة فرع على المكسورة فهو الاختلاف بينهما من وجهين: التأويل والمعنى .

فالمفتوحة تؤول مع ما يليها باسم مفرد ، والمكسورة ليست كذلك ، قال سيبويه: (( أما (أنَّ) فهي اسم ، وما عملت فيه صلة لها ))<sup>(١٣٠)</sup> ؛ وقال السيرافي شارحاً كلامه: (( (أنَّ) وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر ))<sup>(١٣١)</sup> .

أما المعنى فإن المفتوحة لا يبقى معها معنى التوكيد ، قال أبو حيان: (( وذكروا أن ( أنَّ ) المفتوحة أيضاً معناها التوكيد ، ولا يظهر لي هذا المعنى ، لأنها ينسب منها مصدر ، ولو صرحت بالمصدر المنسب منها لم يكن ثم في النسبة توكيد ، لو قلت في: ( بلغني أنك منطلق): بلغني انطلقك ، لم يكن فيه توكيد البتة ))<sup>(١٣٢)</sup> .

ولم يأت الناظم على ذكر الخلاف في المسألة ، لذا لم يرسل شرح الألفية فيها كلاماً سوى الاشموني فإنه علل عدم ذكر الناظم للمفتوحة في التسهيل بأنه يقول: إنها فرع عن المكسورة ، وأن الناظم تابع سيبويه في ذلك ؛ وهذا عين ما صنع المرادي<sup>(١٣٣)</sup> .

أصل ( كَأَنَّ ):

وقع الخلاف في أصل ( كَأَنَّ ) ، مُفْرَدَةٌ هي أم مركبة ؟ ؛ وللنحاة فيها قولان: الأول: إنها مُرَكَّبَةٌ ، ذهب إلى ذلك جمهور النحاة ، قال سيوييه: (( سألتُ الخليل عن (كَأَنَّ) ، فزعم أنها ( إِنَّ ) ، لحقتها ( الكاف ) للتشبيه ، ولكنها صارت مع ( إِنَّ ) بمنزلة كلمة واحدة ، وهي نحو: ( كَأَيَّ رَجُلًا ) ، ونحو: ( له كذا وكذا درهماً ) ))<sup>(١٣٤)</sup> .

الثاني: إنها مفردة ، ذهب إلى ذلك المالقي<sup>(١٣٥)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١٣٦)</sup> . وقد اختار المرادي المذهب الأول ، قال: (( وهي مركبة من (كاف التشبيه) ، و(أَنَّ) ، قيل: بلا خلاف ! ، وليس بصحيح بل قيل ببساطتها ))<sup>(١٣٧)</sup> .

والأصل في الألفاظ أنها مفردة ، أما التركيب فهو طارئ<sup>(١٣٨)</sup> ، يحتاج إلى دليل يسوغ الخروج عن الأصل ؛ وقد اجتهد القائلون بالتركيب في البحث عن أدلة تثبت صحة دعواهم ، وفي المقابل ردَّ المالقي دعوى التَّركيب من عدة أوجه ساقها المرادي في ( الجنى الدَّاني ) ، ولم يعلق عليها ، واكتفى بالتعليق على دعوى المالقي بأنَّ عدم التركيب هو قول أكثر النحاة ، قال المرادي: (( وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثر النحاة نظر ، فإنَّ الظاهر أنَّ الأكثر يقولون بالتركيب ))<sup>(١٣٩)</sup> .

وقد انتهى المتأخرون إلى القول بعدم التركيب للتخلص من لوازمه التي تتعارض في ظاهرها مع بعض القواعد النحوية ، قال أبو حيان: (( والأولى أن تكون ( كَأَنَّ ) حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كـ( الكاف ) ، وألا تكون مركبة من (الكاف) و(إِنَّ) ، لأن التركيب على خلاف الأصل ))<sup>(١٤٠)</sup> ، ولاين هشام في المسألة قولان:

الأول: قوله بعدم التركيب ، قال في المعنى: ((والمُخْلِصُ عندي من الإشكال ! أن يُدعى أنها بسيطة ))<sup>(١٤١)</sup> .

الثاني: قوله بالتركيب ، قال في شرحه على الالفية: (( (كَأَنَّ) وهو للتشبيه المؤكد ، لأنه مركب من الكاف وأن ))<sup>(١٤٢)</sup> .

الأصل في ( لَكَنَّ ):

تستعمل ( لَكَنَّ ) في موضعين<sup>(١٤٦)</sup> :

الأول : للاستدراك:

وذلك عندما يخالف ما بعدها حكم ما قبلها<sup>(١٤٤)</sup> ، نحو: ( مَا زَيْدٌ شُجَاعٌ وَلَكِنَّهُ كَرِيمٌ ) ،  
فإنَّك لما نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفي الكرم ، لأنهما كالمتضايقين فلما أردت رفع هذا  
الإيهام عقبته بالكلام بـ(لكنَّ) مع مصحوبها<sup>(١٤٥)</sup>.

الثاني : للتوكيد:

وذلك عندما لا يخالف ما بعدها حكم ما قبلها ، نحو: ( مَا زَيْدٌ نَائِمٌ وَلَكِنَّهُ مُسْتَيْقِظٌ ) .  
ومذهب ابن عصفور أنها للتوكيد دائماً مثل (إنَّ) ، ويصحُّ التوكيد معني  
الاستدراك<sup>(١٤٦)</sup>.

وذهب المرادي إلى أنها للاستدراك ، ولم يأت على ذكر التوكيد ، قال: ((ولكنَّ  
للاستدراك))<sup>(١٤٧)</sup> ، ولم يزد .

ومعنى الاستدراك: (( تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ))<sup>(١٤٨)</sup> ، ولم يبين  
المرادي معنى الاستدراك في توضيح المسالك ، وقد بينه في الجنى الداني ،  
قال: (( ومعنى الاستدراك: أن تنسب حكماً لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها ، كأنك لما  
أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتداركت بخبره إن سلباً أو إيجاباً  
، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر ))<sup>(١٤٩)</sup>.

وقد وقع الخلاف في أصلها ، والنحاة فيها على ثلاثة أقوال<sup>(١٥٠)</sup>:

١ . ذهب البصريون إلى أنها مفردة غير مركبة<sup>(١٥١)</sup>.

٢ . مذهب الفراء أن أصلها: ( لَكَنَّ أَنْ ) ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون (لكنَّ)

لالتقاء الساكنين<sup>(١٥٢)</sup>.

٣ . مذهب بقية الكوفيين أنها مركبة من (لا) و(إن) و(الكاف الزائدة) ، وحذفت الهمزة

تخفيفاً<sup>(١٥٣)</sup> ؛ قال ابن الخباز: (( وهذا تحكم يعسر إقامة دليله ))<sup>(١٥٤)</sup>.

وقد اختار المرادي الأول ، قال: (( وليست مركبة على الأصح ))<sup>(١٥٥)</sup>.  
وسكت شراح الألفية ولم يرسلوا في مسألة التركيب أو عدمه كلاماً ، سوى الاشموني ،  
فقد قال بعدم التركيب<sup>(١٥٦)</sup> ، متابعاً المرادي في اختياره .

### كَسْرُ (إِنَّ) إِذَا كَانَتْ جَوَاباً لِقَسْمٍ:

تعددت أقوال النحاة ، وتنوعت عباراتهم في أحوال همز ( إِنَّ ) ، إذا كانت جواباً لقسم ،  
وكانت على النحو الآتي:

١. وجوب الكسر ، وهو مذهب البصريين<sup>(١٥٧)</sup> ، وابن عصفور ، وقال: ((لأنَّ جواب

القسم إنما هو جملة ، وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي فيه أن

تكون (إِنَّ) مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ))<sup>(١٥٨)</sup> ، واليه ذهب أبو

حيان<sup>(١٥٩)</sup> قال: ((وهذا الذي صححه أصحابنا))<sup>(١٦٠)</sup>.

٢. جواز الأمرين ، قاله ابن مالك .

٣. جواز الأمرين مع اختيار الكسر<sup>(١٦١)</sup> .

٤. جواز الأمرين مع اختيار الفتح ، وهو مذهب الكسائي والبغداديين<sup>(١٦٢)</sup> .

٥. وجوب الفتح ، وهو مذهب ابن السراج<sup>(١٦٣)</sup> .

واختار المرادي الأول ، قال: (( وقال ابن خروف: ولم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا

وجه له ، وهو كما قال )) .

وظاهر الأقوال المختلفة والعبارات المتنوعة يوحى بالتعارض بينها ، وذلك لأن ( إِنَّ )

في جواب القسم ترد في صور أربع ، وهي:

١. أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبرها .

٢. أن يحذف فعل القسم وتقع اللام في خبرها .

٣. أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبرها .

٤. أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبرها .

ومدار اختيار المرادي كان في الصورة الثالثة ، وعبارته جزء من كلام طويل ذكره في الجنى الداني وهو قوله: (( وأجاز الكوفيون فتح (أن) إذا وقعت جواب القسم دون ( لام ) ، نحو: والله إن زيدا قائم ، والصحيح وجوب الكسر وهو مذهب البصريين ، وقال ابن خروف: لم يسمع فتحها بعد اليمين ، ولا وجه له ؛ قلت: وهو كما قال ))<sup>(١٦٤)</sup> .

ولم يحكم غالب المتأخرين على قول من الأقوال التي ذكرها النحاة بالصواب أو الخطأ ، وذلك بسبب تعدد الصور التي ترد فيها ( إن ) في جواب القسم ، يضاف إلى ذلك اختلاف النحاة في جملة القسم وجملة المقسم عليه ، (( هل إحداها معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟ ... فمن قال: نعم ، فتح ، لأن ذلك حكم ( إن ) إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال: لا ، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه ، لا عاملة فيه الكسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين ))<sup>(١٦٥)</sup> .

وأورد الأشموني كلامه في ضوء الضابط الذي يبين أحوال همز ( إن ) ، وذلك أنه تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسُدَّ المصدر مسدّها ، ومسدّ معموليها ، وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران<sup>(١٦٦)</sup> ، حيث قال الأشموني : (( من فتح ( إن ) لم يجعلها جواب القسم ، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر عن أن وصلتها ، وجواب القسم لا يكون كذلك ، فإنه لا يكون إلا جملة ))<sup>(١٦٧)</sup> .

إِلْحَاقُ ( أَنْ ) الْمَفْتُوحَةِ بِـ ( إِنَّ ) الْمَكْسُورَةِ فِي جَوَازِ رَفْعِ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِهَا :

وقع الخلاف في إلحاق ( أَنْ ) المفتوحة بـ ( إِنَّ ) المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها ، وللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً ؛ وهو ظاهر كلام سيبويه قال: (( فأما ما حمل على الابتداء فقولك: ( إنَّ زيداَ ظريفٌ وعمرو ) و ( إنَّ زيداَ منطلقٌ وسعيدٌ ) ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ؛ فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلق : زيد منطلق ، و ( إن ) دخلت توكيداً ، كأنه قال:



زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله [ قال تعالى ]:  
﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾<sup>(١٦٨)</sup> ( التوبة ٣ ) .

الثاني: الجواز شرط أن يتقدمها ( علم ) أو ما في معناه ، وإليه ذهب ابن مالك<sup>(١٦٩)</sup> .  
الثالث: المنع مطلقاً : نقل ابن عقيل عن الشلوبين قوله: (( مذهب الأكثرين المنع ، وهو الصحيح ))<sup>(١٧٠)</sup> .

واختار المرادي الثاني قال: (( وأما إلحاق (أن) المفتوحة بالمكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها فمنعه بعض وأجازه بعض ، قال [ ابن مالك في التسهيل ]:  
(( و(أن) في ذلك ك(إن) على الأصح ))<sup>(١٧١)</sup> ، فأطلق كما أطلق هنا وقيده في الشرح بأن يتقدمها (علم) ، كقوله<sup>(١٧٢)</sup>:

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ<sup>(١٧٣)</sup>  
أو معناه، كقوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾  
( التوبة ٣ ) ، وهذا هو الصحيح ))<sup>(١٧٤)</sup> .

قال السيرافي في تعليقه على كلام سيبويه: (( وأما استشهاده بالقرآن: ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ فهو في الظاهر وهم منه ، ومن كل من استشهد به من النحويين ، لأنهم يَرُدُّونَ الاسم على موضع ( إن ) على أنها مكسورة ، والذي في القرآن ( أن ) مفتوحة ))<sup>(١٧٥)</sup> .

قال الرضي: (( وبعض النحاة ، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ، قال: حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع ، لأنهما حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع في نحو: بلغني أن زيدا قائم وعمرو ؛ والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه ، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم (أن) المفتوحة مطلقاً ، إذ لم يبق معها الابتداء ، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد ... فاسمها كبعض حروف الكلمة ))<sup>(١٧٦)</sup> .

وفي الآية قراءة أخرى بكسر ( إن ) ، وقال أبو حيان: (( وقرأ الحسن والأعرج: ( إنَّ اللَّهَ ) بكسر الهمزة ، فالفتح على تقدير: ( بأن ) ، والكسر على: إضمار القول على مذهب البصريين ، أو لأن الإذن في معنى القول ، فكسرت على مذهب الكوفيين ))<sup>(١٧٧)</sup> .

وقد تابع ابن الناظم أباه في الإطلاق ولم يقيده بأن يتقدمه ( علم )<sup>(١٧٨)</sup> ؛ أما ابن عقيل<sup>(١٧٩)</sup> فلم يشر في كلامه إلى الشرط بأن يتقدمها ( علم ) أو ما في معناه ، ولكنه مثَّل لذلك ؛ أما الاشموني فقد ذكر الشرط وزاد عليه شرطاً آخر وهو: (( إذا كان موضعها موضع الجملة ))<sup>(١٨٠)</sup> .

دخول ( اللام ) على خبر ( لكن ):

وقع الخلاف في جواز دخول ( اللام ) على خبر ( لكن ) ، نحو: ( ما قام زيد لكنَّ عمراً لِقائِم ) ، وللنحاة فيه قولان<sup>(١٨١)</sup>:

الأول: الجواز ، وهو مذهب الكوفيين<sup>(١٨٢)</sup> ، وحجتهم: أن أصل (لكنَّ)! (إنَّ) ، زيدت عليها ( لا ) و ( الكاف ) ؛ ويقول الشاعر<sup>(١٨٣)</sup>:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَانِلِي      وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ<sup>(١٨٤)</sup> الشاهد: دخول ( اللام ) على ( كميد ) وهو خبر ( لكنَّ ) .

الثاني: المنع ، وهو مذهب البصريين<sup>(١٨٥)</sup> ، وتابعهم المتأخرون في ذلك<sup>(١٨٦)</sup> .

قال المرادي: (( وأجاز الكوفيون دخولها بعد ( لكنَّ ) ، وما احتجوا به متأول ))<sup>(١٨٧)</sup> . وفي قول الكوفيين ضعف من عدة أوجه:

١ . إن دعوى التركيب لا دليل عليها<sup>(١٨٨)</sup> ، وهي خروج على الاصل ، وفيها تكلف .

٢ . إن ما احتجَّ به القائلون بالجواز من الشعر شاذ ، لا يعتد به في القياس ، قال

ابن هشام : (( لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام

أو على أن الأصل ( لكن إنني ) ))<sup>(١٨٩)</sup> .

٣ . إن ذلك لو كان جائزاً لكثرت في القرآن الكريم ، وفي المنظوم والمنثور من كلام

العرب .

يزاد على ذلك أن هذه ( اللام ) في دلالتها على التوكيد تناسب إن ، وهي لا تناسب معنى ( لكن )! ، فالأصل في ( لام ) الابتداء أن لها وظيفتين: التوكيد ،

ومنع ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها<sup>(١٩٠)</sup> ، قال الزجاجي في شدة توكيدها: ((وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسماً ، فيقول هي ( لام ) القسم ، كأن تقدير قوله: ( لزيد قائم): والله لزيد قائم ، فأضمر القسم ودلت اللام عليه))<sup>(١٩١)</sup> ؛ أما ( لكن ) فالأصل فيها أنها للاستدراك ، ولم يثبت أكثر النحاة دلالاتها على التوكيد<sup>(١٩٢)</sup> .

ولم يذكر الناظم المسألة في النظم ، وذكرها من شراح الألفية في شروحيهم ابن عقيل<sup>(١٩٣)</sup> ، وقال الأشموني في شرحه كلام الناظم: (( اقتضى كلامه أنها لاتصحب خبر غير ( إن ) المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها ))<sup>(١٩٤)</sup> .

### إِعْمَالُ ( ظَنَنْتُ ) إِذَا تَقَدَّمَتْ وَلَمْ يُبْتَدَأْ بِهَا:

اختلفت النحاة في حكم إعمال ( ظننت ) حين تتقدم على معموليها ، فالكوفيون يجيزون إعمالها وإلغائها ، أما البصريون فإنهم يمنعون فيها الإلغاء<sup>(١٩٥)</sup> ؛ وكذلك وقع الخلاف في حكم إعمالها إذا تقدمت ولم يبتدأ بها ، نحو: ( مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا؟ ) و( مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا ذَاهِبًا؟ ) .

وقد اختار المرادي ترجيح الإعمال ، قال في صيغة: ( مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا فَاصِلٌ؟):

(( فهذه يجوز فيها الأمران ، والإعمال أرجح ، خلافاً لمن منع الإلغاء ))<sup>(١٩٦)</sup> .

واشترط ابن يعيش في ذلك شرطين<sup>(١٩٧)</sup>:

الأول: أن يكون المتقدم ظرفاً أو نحوه قال: (( فإن تقدمه ظرف ، أو نحوه من الكلام ، نحو قولك: ( متى ظني زيد ذاهب و أين ظني زيد ذاهب )! ، جاز الإلغاء لأن قبله كلاماً فصار الفعل [ظني] كأنه حشو ))<sup>(١٩٨)</sup> .

الثاني: أن يكون الظرف المتقدم معمولاً للفعل ( ظن ) أو مصدره ، قال: (( فإن نصبت الاسمين وقلت: ( متى ظنك زَيْدًا ذَاهِبًا؟ ) ، رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره ، لأن ظروف الزمان تقع أخباراً عن الأحداث ، وقد أعملت المصدر إعمال فعله وهو أحسن هنا من الإلغاء ))<sup>(١٩٩)</sup> .

وذهب الرّضيُّ إلى ترجيح الإلغاء إذا كان المتقدم معمولاً للخبر ، قال: ((ويَقِلُّ القبح في نحو: ( مَتَى تَظُنُّ زَيْدًا ذَاهِبًا؟ ) ، أعني إذا تقدم معمول الخبر ، إذ هو كتقدم الخبر ، وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر ، وهو مع ذلك ضعيف))<sup>(٢٠٠)</sup>.

وقال السيوطي: (( فَإِنْ جَعَلْتَ ( مَتَى ) خَيْرَ الظَّنِّ زُفْعَ ، وَعَمِلَ وَجُوبًا ، نَحْو: ( مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا؟ ) ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ مُؤَكَّدٍ ، وَلَا بَدَلَ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِحَرْفٍ مُصَدَّرٍ ))<sup>(٢٠١)</sup> .

ويتبين مما سبق أن تقدم ظننت دون أن يبتدأ بها يرد في صورتين:  
الأولى: أن يكون المتقدم معمولاً لـ ( ظننت وما يتصرف منها ) ، نحو: ( مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا ذَاهِبًا ) .

الثانية: أن لا يكون المتقدم معمولاً لها .

ففي الصورة الأولى تأخرت ( ظننت ) لفظاً ولكنها في حكم المبتدأ بها ، لأن المتقدم معمولها ، أما في الصورة الثانية فإنها تأخرت لفظاً وحكماً لأن المتقدم أجنبي عنها<sup>(٢٠٢)</sup> ، واختيار المرادي هو اختيار شراح الألفية<sup>(٢٠٣)</sup> .

### خاتمة

وَيُبَيِّنُ البَحْثُ أَنَّ الدَّافِعَ لِلْمَتَأَخِّرِينَ إِلَى البَحْثِ فِي مَسَائِلِ خِلَافِيَةِ أَشْبَعِهَا المَتَقَدِّمُونَ بَحْثًا لَمْ يَكُنِ القَصْدُ مِنْهُ إِكْمَالِ نَقْصٍ أَوْ تَصْحِيحِ انْحِرَافٍ أَوْ زِيَادَةِ فَوَائِدٍ أَوْ بَيَانِ خَطَأٍ فَحَسَبَ! وَإِنَّمَا الدَّافِعُ الرِّئِيسُ كَانَ لِأَعْرَاضِ تَعْلِيمِيَّةٍ . فَقَدْ شَرَحَ ابْنُ مَالِكٍ أَلْفِيَّتَهُ شَرْحًا مُفْصَلًا ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُهُ ، وَخَلَقَ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ شَيْخَ المَرَادِيِّ أَبُو حِيَانَ الأَنْدَلُسِيِّ ، وَمَعَ تَعْظِيمِ المَرَادِيِّ لِلشُّرُوحِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِهَا وَآثَرَ أَنْ يَزِيدَ تِلْكَ الشُّرُوحَ شَرْحًا فَوَضَعَ كِتَابَهُ ( تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ وَالمَسَالِكِ ) ) ، فَهَلْ جَاءَ بِجَدِيدٍ خَلَّتْ مِنْهُ الشُّرُوحُ السَّابِقَةُ لِشَرْحِهِ؟ ، وَهَلْ أَضَافَ بِشَرْحِهِ مَا يَسْتَحِقُّ عَنَاءَ وَضْعِ شَرْحٍ جَدِيدٍ؟ . الظاهر أن النزعة إلى تيسير النحو هي التي دفعت بالمرادي إلى وضع شرحه ، ويظهر ذلك من وقفاتة التي يصدرها بقوله: ( تنبيه ) ، ( تنبيهان ) ، ( تنبيهات ) ؛ فيدرج تحتها ما تراكم عنده من النكت والفوائد التي ظهرت له مع تقادم الزمان في اشتغاله بتدريس الألفية ؛ ولم يقصد إلى معارضة الشروح التي ظهرت قبل شرحه .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ( ت ٤٧٥ هـ ) ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، ١٩٩٨ ، القاهرة ، مصر .
- أسرار العربية ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ،
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: د.حسين الفتلي مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٩٩٦ ، بيروت ، لبنان .
- الإعراب في جمل الإعراب و لمع الأدلة ، رسالتان ، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ٢٠٠٦ ، بيروت ، لبنان
- الاقتضاب في شرح الكتاب ، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطلبوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالحميد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦ ، القاهرة ، مصر .
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن حمزة الحسن العلوي (ت ٥٤٢ هـ) ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ط١ ، ١٩٩٢ ، القاهرة ، مصر .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا بن عبيدالله الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، حسن حمد بإشراف د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ط ٢ ، ٢٠٠٧ ، بيروت ، لبنان .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٨ ، بيروت ، لبنان .

- الإيضاح في شرح المفصل ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) ، تحقيق: محمد عثمان ، دار الكتب العلمية ط ١ ، ٢٠١١ ، بيروت ، لبنان .
- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، مصر .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: دزحسن هندواي ، دار القلم ، ط ١ ، ١٩٩٧ ، دمشق ، سوريا .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) ، تحقيق: عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ( ت ٧٤٥ ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، بيروت ، لبنان .
- توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة وتحقيق: د.فايز زكي محمد ، أطروحة دكتوراه ، دار السلام ، ط ٢ ، ٢٠٠٧ ، القاهرة ، مصر .
- توضيح المقاصد والمسالك ، بدرالدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق: أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، ٢٠٠٥ ، بيروت ، لبنان .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، بدرالدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ ) ، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة ومحمد نديم الفاضل ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، بيروت ، لبنان .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، تحقيق: د.عبد الحميد هندواي ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٩ ، بيروت ، لبنان .
- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق: بدرالدين قهوجي وبشير جويجايي ، دار المأمون ، دمشق ، سوريا .
- الحجة في القراءات السبع ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ( ت ٣٧٠ ) ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط ٣ ، ١٩٧٩ .

- الحديث النبوي في النحو العربي ، د. محمود فجال ، دار أضواء السلف ، ط ٢ ، الرياض ، السعودية .
- خزانة الأدب ولب لباب العرب ، عبدالقادر بن عمر البغدادي ، (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: عبدالحميد هندواوي ، دار الكتب العلمية ط ٣ ، ٢٠٠٨ ، بيروت ، لبنان .
- الخلاف النحوي في كتب اعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة ، د. عماد مجيد العبيدي ، دار غيداء ، ط ١ ، ٢٠١١ ، عمان ، الأردن .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عزيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف (السمين الحلبي) (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، سوريا .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أبو جعفر أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، ط ٣ ، ٢٠٠٢ ، دمشق ، سوريا .
- شرح ألفية ابن مالك ، المعروف بشرح ابن الناظم ، أبي عبدالله بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك ( ت ٦٨٦هـ) ، دار احياء التراث العربي ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، بيروت ، لبنان .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، بيروت ، لبنان .
- شرح جمل الزجاجي ، أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، د. اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، بيروت ، لبنان .
- شرح شواهد الألفية ، بدر الدين العيني ، مطبوع بذييل حاشية الصبان على شرح الأشموني ، المكتبة العصرية ، ٢٠٠٩ ، بيروت ، لبنان .

- شرح طبية النشر في القراءات العشر ، شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري ( ت ٨٣٥ هـ ) ، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ط ٢ ، ٢٠٠٠ ، بيروت ، لبنان .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت٦٩٨هـ) ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، ١٩٩٨ ، القاهرة ، مصر .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن وسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١١ ، ١٩٦٣ ، القاهرة ، مصر .
- شرح كتاب سيبويه ، أبي سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، بيروت ، لبنان .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، محمد منير عبده آغا ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ، مصر .
- شروح العوامل للشريف الجرجاني ومحمد بن بير علي البركوي ، تحقيق إلياس قبلان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك ، خالد بن عبدالله الازهري ، تحقيق أحمد السيد أحمد .
- الشعر والشعراء ، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، محمود شكري الآلوسي ، المكتبة العربية ، بغداد ، العراق .
- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة: عبدالرحمن السليمان العثيمين ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، ١٩٧٦ .
- كتاب سيبويه ، أبو محمد بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٤ ، ٢٠٠٤ ، القاهرة بيروت .



- كتاب اللامات ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ( ت ٣٣٨هـ ) ، تحقيق: د.مازن مبارك ، دار صادر ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، بيروت ، لبنان .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) ، تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود وعلي محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، ١٩٩٨
- كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- لسان العرب ، محمد بن المكرم بن أبي الحسن بن أحمد الأنصري ، الشهير بابن منظور ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ، فتحي بيومي حمودة ، مطبعة شركة المروة الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- المحتسب في تعيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٢٩٣هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف ود.عبدالفتاح اسماعيل شلبي
- المسائل المشككة ، أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، بيروت ، لبنان .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي الفتح محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق: د.محمد كامل بركات ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط٢ ، ٢٠٠١ ، المملكة العربية السعودية .
- المصطلح النحوي من النشأة الى الاستقرار ، أطروحة دكتوراه ، د.يوخنا مرزا خامس يوخنا ، جامعة تكريت كلية التربية ، ٢٠١٠ .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق: ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، بيروت ، لبنان .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٨ .
- معاني النحو ، د.فاضل صالح السامرائي ، دار احياء التراث ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، بيروت ، لبنان .

- مغني اللبيب عن كتاب الاعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د.عبداللطيف محمد الخطيب ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، الكويت .
- المقتضب ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، ١٩٩٤ .
- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي (٦٠٧ هـ) ، تحقيق: د.شعبان عبدالوهاب محمد ، دار أم القرى ، ط ١ ، ١٩٨٨ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق: هدى محمود قرعة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، مصر .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، بيروت ، لبنان

#### الهوامش:

- ابن الناظم ٧٩ وأوضح المسالك ٥٨/٢ وشرح ابن عقيل ٤٤/٢ وشرح الاشموني ٤٣/٢
- (<sup>١</sup>) ينظر: الإنصاف ٤٩/١ ( رقم المسألة ٥ ) وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣
- (<sup>٢</sup>) ينظر: التبيين ١٢٦ وهمع الهوامع ٣١٢/١
- (<sup>٣</sup>) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٣/١
- (<sup>٤</sup>) المقتضب ١٢٦/٤
- (<sup>٥</sup>) ينظر: التبيين ١٢٦
- (<sup>٦</sup>) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (<sup>٧</sup>) الإنصاف ٥٠/١ ( رقم المسألة ٥ )
- (<sup>٨</sup>) المقدمة الجزولية في النحو ٩٣
- (<sup>٩</sup>) ينظر: توجيه اللع ١٠٤
- (<sup>١٠</sup>) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣
- (<sup>١١</sup>) شرح التسهيل ٢٦١/١
- (<sup>١٢</sup>) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (<sup>١٣</sup>) التبيين ١٢٦
- (<sup>١٤</sup>) ينظر: أوضح المسالك ١٧٥/١
- (<sup>١٥</sup>) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٠٠/١
- (<sup>١٦</sup>) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٤
- (<sup>١٧</sup>) شرح الاشموني ٢٨٣/١
- (<sup>١٨</sup>) ينظر: همع الهوامع ٣١٢/١

- (١٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (٢٠) ينظر: المقدمة الجزولية ٩٣
- (٢١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/١ والتذيل والتكميل ٢٦٣/٣
- (٢٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (٢٣) شرح التصريح ١٩٦/١ وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (٢٤) ينظر: المقتضب ١٢٦/٤ ، التذيل والتكميل ٢٦١/٣
- (٢٥) ينظر: الإنصاف ٥١/١ ( رقم المسألة ٥ )
- (٢٦) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١
- (٢٧) ينظر: الأصول ٥٨/١
- (٢٨) ينظر: الإنصاف ٥١/١ ( رقم المسألة ٥ )
- (٢٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ والإنصاف ٤٩/١ ( رقم المسألة ٥ )
- (٣٠) الكتاب ١٢٧/٢
- (٣١) ينظر: توجيه اللمع ١٠٤
- (٣٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ والمساعد ٢٠٥/١
- (٣٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣
- (٣٤) ينظر: همع الهوامع ٣١٢/١
- (٣٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٦/١
- (٣٦) م . ن . ٣٦٦/١
- (٣٧) الإنصاف ٤٢/١ وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١
- (٣٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١
- (٣٩) شرح التصريح ١٩٦/١
- (٤٠) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٤ ، وأوضح المسالك ١٧٥/١ وشرح ابن عقيل ٢٠١/١
- (٤١) شرح الاشموئي ٢٨٣/١
- (٤٢) ينظر: الإنصاف ٦٨/١ ( رقم المسألة ٩ ) وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ وارتشاف الضرب ١١٠٨/٣
- (٤٣) ينظر: الإنصاف ٦٨/١ ( رقم المسألة ٩ ) والتبيين ١٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١
- (٤٤) ينظر: التذيل والتكميل ٣٣٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٢٧/١
- (٤٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٠/١
- (٤٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٠٣/٣
- (٤٧) همع الهوامع ٣٢٩/١
- (٤٨) شرح ابن الناظم ٤٧
- (٤٩) شرح التسهيل ٢٨٣/١ وينظر: المساعد ٢٢٠/١

- (٥٠) ينظر: أوضح المسالك ١٩٦/١ وينظر: التصريح ٢٢٠/١
- (٥١) أوضح المسالك ١٩٦/١ وينظر: التصريح ٢٢٠/١ وحاشية الصبان ٣٠٦/١
- (٥٢) ينظر: معاني النحو ١٤٠/١
- (٥٣) ينظر: الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة ٣٨٧
- (٥٤) الإنصاف ٥٥/١ ( المسألة رقم ٦ )
- (٥٥) شرح الرضي على الكافية ١٨٢/١
- (٥٦) مغني اللبيب ١٧/٥
- (٥٧) ينظر شرح التسهيل ٣١٠/١
- (٥٨) خزنة الأدب ١٣٣/١
- (٥٩) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/١ شرح ابن الناظم ٥٢ وشرح الاشموني ٣٢٧/١
- (٦٠) معاني النحو ١٨٥/١
- (٦١) معاني النحو ١٨٥/١
- (٦٢) البيت لطرفة بن العبد ، ينظر: خزنة الأدب ١٣٣/١
- (٦٣) ينظر : الكتاب ٨٤/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ وشرح التسهيل ٣١٠/١
- (٦٤) ينظر : الكتاب ٨٣/٢ ، المقتضب ٣٠٨/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ ، همع الهوامع ٣٤٦/١
- (٦٥) ينظر: التذليل والتكميل ٨٩/٤
- (٦٦) ينظر: التذليل والتكميل ٨٩/٤
- (٦٧) شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١
- (٦٨) ينظر: همع الهوامع ٣٤٦/١
- (٦٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٦/١
- (٧٠) مغني اللبيب ٧/٦
- (٧١) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٢
- (٧٢) ينظر: همع الهوامع ٣٤٦/١
- (٧٣) ينظر: شرح الاشموني ٣٢٦/١
- (٧٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٩/١ ، شرح ابن الناظم ٥٢
- (٧٥) ينظر: شرح التسهيل ٣١٠/١
- (٧٦) م . ن . ٣١١/١
- (٧٧) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٦/١
- (٧٨) الكتاب: ٤٥/١
- (٧٩) المقتضب: ٩٧/٣
- (٨٠) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الرّمحشريّ ٤٠

- (٨٠) ينظر: المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار ٦٥٠/٢
- (٨١) ينظر: الأصول ٨٢/١، الارتشاف ١١٥١/٣
- (٨٢) ينظر: توجيه اللمع ١٣٤ وارتشاف الضرب ١١٥١/٣
- (٨٣) ينظر: أسرار العربية ١٣٣
- (٨٤) ينظر: أسرار العربية ١٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧
- (٨٥) ينظر: أسرار العربية ١٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٧
- (٨٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢١٢/١
- (٨٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٠/١
- (٨٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨١/٤
- (٨٩) ينظر: التذليل والتكميل ١٣٣/٤ وارتشاف الضرب ١١٥١/٣
- (٩٠) المساعد ٢٥٢/١
- (٩١) التذليل والتكميل ١٣٢/٤
- (٩٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٨٢/١
- (٩٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٠/١ والاقتراح في علم أصول النحو ٣٧٦
- (٩٤) ينظر: شرح السيرافي ٣٦٣/٢
- (٩٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٤
- (٩٦) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٥
- (٩٧) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٨/١
- (٩٨) ينظر: المساعد ٢٥٢/١
- (٩٩) ينظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي ٣٥٩/٢
- (١٠٠) ينظر: التذليل والتكميل ١٤٧/٤
- (١٠١) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٩/١
- (١٠٢) المقتضب ١٨٩/٣
- (١٠٣) م . ن . ٨٧/٤
- (١٠٤) المقتضب ١٩٠/٤
- (١٠٥) ينظر: أوضح المسالك ٢١٥/١ وشرح الاشموني ٣٣٩/١
- (١٠٦) ينظر: أوضح المسالك ٢١٥/١
- (١٠٧) شرح الاشموني ٣٣٩/١/١
- (١٠٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣ وهمع الهوامع ٣٩٤/١
- (١٠٩) ينظر: مغني اللبيب ١٣٣/١
- (١١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣

- (١١١) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٧/١
- (١١٢) ينظر: همع الهوامع ٣٩٤/١
- (١١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣ وهمع الهوامع ٣٩٤/١
- (١١٤) ينظر: المحتسب ٢٧٠/١ وارتشاف الضرب ١٢٠٧/٣
- (١١٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٨
- (١١٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢
- (١١٧) رصف المباني ١٩٠
- (١١٨) توضيح المقاصد والمسالك ١٩٠/١ وينظر: الجنى الداني ٢١٠
- (١١٩) لم يعرف قائله ، ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣٧٨/١
- (١٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل ٣١٨/١ وشرح الاشموني ٣٧٨/١
- (١٢١) توضيح المقاصد والمسالك ١٩١/١ وينظر: الجنى الداني ٢١٠
- (١٢٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٩١/١ وينظر: الجنى الداني ٢١٠
- (١٢٣) الأشباه والنظائر ٢٥٧/١ وينظر: مغني اللبيب ٦٢٧/٦
- (١٢٤) شرح ابن الناظم ٦٠
- (١٢٥) ينظر: مغني اللبيب ١٣٤/١ وأوضح المسالك ٢٦٠/١
- (١٢٦) ينظر: مغني اللبيب ٢٥٣/١ وهمع الهوامع ٤٤١/١
- (١٢٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠١/١
- (١٢٨) التذييل والتكميل ٨/٥
- (١٢٩) كتاب اللامات ١٦٣
- (١٣٠) الكتاب ١١٩/٣
- (١٣١) شرح السيرافي ٣٣٤/٣
- (١٣٢) التذييل والتكميل ٨/٥
- (١٣٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٠١/١ والجنى الداني ٤٠٣
- (١٣٤) الكتاب ١٥١/٣ وينظر: الأصول ٢٣٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١ ومغني اللبيب ٧٢/٣
- (١٣٥) ينظر: رصف المباني ٢٨٤
- (١٣٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٥
- (١٣٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٠/١
- (١٣٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٣٨ و رصف المباني ٢٨٤ والتذييل والتكميل ١٢/٥
- (١٣٩) الجنى الداني ٥٧٠
- (١٤٠) التذييل والتكميل ١٢/٥
- (١٤١) مغني اللبيب ٧٤/٣

- (١٤٢) أوضح المسالك ٢٩٣/١
- (١٤٣) شروح العوامل للشريف الجرجاني ٥١٣
- (١٤٤) ينظر: المقتضب ١٠٧/٤ والتذيل والتكميل ٩/٥ والتصريح ٢٩٤/١ ومعاني النحو ٢٨٢/١
- (١٤٥) ينظر: شرح ابن النّاطم ٦٣
- (١٤٦) ينظر: المقرب ٥٥ ومغني اللبيب ٥٤٣/٣ ومعاني النحو ٢٨٢/١
- (١٤٧) التوضيح ٢٠٠/١
- (١٤٨) شرح قطر الندى ١٤٨ وينظر: شرح ابن الناظم ٦٣ والتصريح ٢٩٤/١
- (١٤٩) الجنى الدايني ٦١٥
- (١٥٠) ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف ٢٠٤
- (١٥١) ينظر: مغني اللبيب ٥٤٣/٣ ، وتوجيه اللمع ١٤٩ وهمع الهوامع ٤٢٦/١
- (١٥٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٤٣/٣ وهمع الهوامع ٤٢٦/١
- (١٥٣) ينظر: مغني اللبيب ٥٤٣/٣ وهمع الهوامع ٤٢٦/١
- (١٥٤) توجيه اللمع ١٤٩
- (١٥٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٠/١
- (١٥٦) ينظر: شرح الاشموني ٤٠٢/١
- (١٥٧) ينظر: الكتاب ١٤٦/٣ والمقتضب ١٠٧/٤ والتذيل والتكميل ٧٠/٥
- (١٥٨) شرح جمل الزجاجي ٤٦٦/١
- (١٥٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣
- (١٦٠) التذيل والتكميل ٧٠/٥
- (١٦١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٦/١ والتذيل والتكميل ٧٠/٥ وهمع الهوامع ٤٣٩/١
- (١٦٢) ينظر: التذيل والتكميل ٧٠/٥ وهمع الهوامع ٤٣٩/١
- (١٦٣) ينظر: الأصول ٢٧٩/١
- (١٦٤) الجنى الدايني ٤١٣
- (١٦٥) همع الهوامع ٤٣٩/١ نقله السيوطي عن صاحب البسيط وينظر: التذيل والتكميل ٧٠/٥
- (١٦٦) ينظر: شرح المفصل ٧٨/٨ ومعاني النحو ٢٧٤/١
- (١٦٧) شرح الاشموني ٤١٢/١
- (١٦٨) الكتاب ١٤٤/٢ وينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥٢/٤
- (١٦٩) ينظر: شرح التسهيل ٤٣٢/١
- (١٧٠) المساعد ٣٣٧/١
- (١٧١) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٨/١
- (١٧٢) البيت لبشر بن خازم ، ينظر: خزنة الأدب ٢٩٣/١٠

- (١٧٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٨
- (١٧٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٨/١
- (١٧٥) شرح السيرافي ٤٧٣/٢
- (١٧٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥٢/٤ وينظر: شرح السيرافي ٤٧٣/٢
- (١٧٧) البحر المحيط ٨/٥
- (١٧٨) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٩
- (١٧٩) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧٦/١
- (١٨٠) شرح الاشموني ٤٢٨/١
- (١٨١) ينظر: الإنصاف ١٩٣/١ (رقم المسألة ٢٥) والتبيين ٢٨٧
- (١٨٢) ينظر: م . ن .
- (١٨٣) لم يعرف قائله ، ويروي (لعميد) ، ينظر: خزانة الأدب ١٦/١
- (١٨٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٦٨
- (١٨٥) ينظر: الإنصاف ١٩٣/١ (رقم المسألة ٢٥) والتبيين ٢٨٧
- (١٨٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٤
- (١٨٧) توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٥/١
- (١٨٨) الإنصاف ١٩٦/١ (رقم المسألة ٢٥)
- (١٨٩) مغني اللبيب ٥٤٧/٣ وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ وشرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٤
- (١٩٠) ينظر: كتاب اللامات ٦٩
- (١٩١) كتاب اللامات ٧٠
- (١٩٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٤٧/٣
- (١٩٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٦٩/١
- (١٩٤) شرح الاشموني ٤١٦/١
- (١٩٥) ينظر: الكتاب ١٢١/١ وشرح السيرافي ٤٥٦/١ الأصول ١٨٣/١
- (١٩٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٦/١
- (١٩٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧
- (١٩٨) م . ن . ٨٦/٧
- (١٩٩) م . ن . ٨٦/٧
- (٢٠٠) شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤
- (٢٠١) همع الهوامع ٤٩٤/١
- (٢٠٢) ينظر: حاشية الصبان ٤٣/٢
- (٢٠٣) ينظر: شرح